J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 34 (6): 6101 - 6115, 2009

AN ECONOMETRIC ANALYSIS OF THE AGRICULTURAL POLICIES IMPACT ON THE PRODUCTION OF COTTON CROP IN EGYPT .

Shata, M. A.
Agric. Economics Dept, Mansuora University. Drshata@mans.edu.eg

تحليل قياسي لأثر السياسات الزراعية على إنتاج محصول القطن فى مصر

محمد على محمد شطا
قسم الإقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخص

لقد تعرض القطاع الزراعى فى مصر منذ عقد الستينات من القرن الماضى وحتى الأن لعدد من السياسات التى كان لها أثرها الواضح عليه حيث إتسمت تلك السياسات فى بعض الفترات بتدخل الدولة فى تسويق وتسعير المحاصيل لزراعية وبصفة خاصة المحاصيل الإستراتيجية ومنها محصول القطن وتطبيق سياسة التوريد الإجباري لكميات محددة وبأسعار تقل عن نظيرتها العالمية مما أدى إلى عزوف المزارعين عن زراعة هذا المحصول الهام والتهرب من توريد تلك الكميات ، ومع بداية عام عام ١٩٨٧ بدأ تحرر القطاع الزراعى وإعادة هيكلة الإنتاج الزراعى فى محاولة لمواكبة التغيرات الإقتصادية الدولية ، وقد إستهدفت الدراسة إلقاء الضوء على أثر السياسات الزراعية المتبعة على إقتصاديات محصول القطن بإستخدام بعض الأساليب الإحصائية كالأرقام القياسية ، ومصفوفة تحليل السياسات (PAM) كأدوات للتحليل والتعرف على الأثار الناتجة عن تطبيق السياسات الزراعة المختلفة على إنتاج القطن ، وقد تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٦) إلى ثلاث فترات وهى (١٩٨٠ – ١٩٨٦) وتمثل فترة ما قبل تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى ، الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٣) تمثل فترة التحرر الجزئي ، الفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦) تمثل فترة التحرر الكامل لقطاع الزراعة ، وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج التى تم إستنتاجها من أدوات التحليل ومنها إرتفاع التكاليف الإنتاجية نتيجة إتباع سياسة التحرر الإقتصادى بشقيها الجزئي والكامل كنتيجة طبيعية لإلغاء سياسة الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وفى مقابل ذلك زاد صافى العائد من محصول القطن نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد الإجباري كما تبين من خلال دراسة مصفوفة تحليل السياسات وحساب بعض المؤشرات منها أن مصر ما زالت تمتع بميزة نسبية فى إنتاج محصول القطن رغم تدهور هذه الميزة بعد إتباع سياسة التحرر الإقتصادى .

المقدمة

لقد تعرض القطاع الزراعى فى مصر منذ عقد الستينات من القرن الماضى وحتى الأن لعدد من السياسات الإقتصادية الزراعية التى أدت إلى حدوث بعض التغيرات الجوهرية فى هذا القطاع حيث كانت تتسم السياسة الزراعية فى الستينات وحتى منتصف السبيعينات بانها سياسة تحيزية لصالح القطاعات الإقتصادية الأخري على حساب قطاع الزراعة ، كما إتسمت السياسة الزراعية فى تلك الفترة بتدخل الدولة فى تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية وخاصة المحاصيل الإستراتيجية ومنها محصول القطن وتطبيق سياسة التوريد الإجباري لكميات محددة وبأسعار تقل عن نظيرتها العالمية مما أدى إلى عزوف المزارعين عن زراعة هذا المحصول الهام والتهرب من توريد تلك الكميات ، ثم تلى تلك الفترة بداية تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى والتى إتسمت فيها سياسة القطاع الزراعى بأنها خليط من القيود الحكومية والحرية الإقتصادية ولكنها كانت تميل نحو مزيد من التحرر لأسعار الإنتاج ومستلزماته حتى تم إنتهاج سياسة التحرر الإقتصادى فى عام ١٩٨٧ والتى بدأت بصورة جزئية حتى عام ١٩٩٤ بدأ التحرر الكامل للقطاع الزراعى وإعادة هيكلة الإنتاج الزراعى فى محاولة لمواكبة التغيرات الإقتصادية الدولية وقد صاحب هذه السياسة إلغاء التدخل الحكومى فى السياسة الزراعية بصوره المختلفة سواء تلك المتعلقة بالإنتاج والتوريد الإجباري وإلغاء التركيب المحصولى الإجباري من المحاصيل الزراعية أو المتعلقة بالأسعار حيث تم إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وتحرير الأسعار المزرعية .

ويعتبر محصول القطن من أهم محاصيل الألياف وأحد أهم المحاصيل الإستراتيجة حيث بلغت المساحة المزروعة بالقطن فى عام ٢٠٠٥ حوالى ٦٥٦.٥٨٦ ألف فدان تمثل نحو ١٠.٢٦% من إجمالى

مساحة المحاصيل الصيفية والبالغة حوالى ٦.٤ مليون فدان فى نفس العام ونحو ٤.٤١% من إجمالى المساحة المحصولية فى نفس العام والبالغة حوالى ١٤.٩ مليون فدان كما يعتبر من أهم المحاصيل التصديرية فى مصر وأحد المصادر لتوفير العملة الأجنبية حيث بلغت قيمة صادرات مصر من القطن ومنتجاته فى عام ٢٠٠٥ حوالى ٢٧٥٤.٩٩ مليون جنيه منها ١٠٣٨.٤٨ مليون جنيه صادرات القطن الخام بنسبة ٣٧.٦٩% ، وحوالى ٥٢٣.٩٥ مليون حنيه صادرات غزل القطن بنسبة ١٩.٠٢% ، ١٣١.٧٢ مليون جنيه صادرات الأقمشة القطنية بنسبة ٤.٧٨% ، ١٠٦٠.٨٤ مليون جنيه صادرات الملابس المصنعة بنسبة ٣٨.٥١% .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فى تحليل السياسات الزراعية المختلفة التى تم تطبيقها على قطاع الزراعة بصفة عامة ومحصول القطن بصفة خاصة بإعتباره أحد أهم المحاصيل الإستراتيجية فى مصر من ناحية وبإعتباره أحد المحاصيل التى تأثرت تأثراً كبيرا بتطبيق تلك السياسات وما ترتب علي تطبيقها من نتائج كان لها أثر على كفاءة إستخدام الموارد الزراعية وخاصة أن محصول القطن يعتبر من المحاصيل التى تتمتع مصر فى إنتاجه بميزة نسبية .

مشكلة البحث

لقد تعرض القطاع الزراعي بصفة عامة ومحصول القطن بصفة خاصة لعدد من السياسات الزراعية خلال العقدين الماضيين والتى كان لها أثر كبير على إقتصاديات هذا المحصول الهام وأدت إلى عدم إستقرار كلاً من المساحة المزروعة والكميات المنتجة وكذلك عدم إستقرار الأسعار الزراعية وخاصة بعد إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج والتى نتج عنها إرتفاع فى التكاليف الإنتاجية وبالتالى عزوف كثير من المزارعين عن زراعة هذا المحصول الحيوي والهام حيث تشير الإحصاءات إلى تراجع المساحة المزروعة من حوالى ١٦٣٠.٨٦ ألف فدان كمتوسط خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) إلى حوالى ٩٣٨.٢٨ ألف فدان كمتوسط خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣) بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٤٢.٤٧% مما كانت عليه فى الفترة الأولي، ثم إنخفضت إلى حوالى ٦٩٧.٢ ألف فدان كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٥٧.٢٥% مما كانت عليه فى الفترة الأولي الأمر الذي لا يتناسب ومكانة هذا المحصول فى الإقتصاد القومى مما يستلزم ضرورة دراسة أثر السياسات الزراعية المتبعة على إقتصاديات هذا المحصول من أجل توضيح النتائج التى ترتبت على إتباع السياسات الزراعية التى إنتهجتها الدولة على هذا المحصول ووضع الأمر أمام واضعي تلك السياسات فى محاولة للنهوض بهذا المحصول وعودته إلى مكانته الأصلية سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمي والعمل على رفع كفائته الإنتاجية والإقتصادية .

هدف البحث

يستهدف البحث بصفة عامة إلقاء الضوء على أثر السياسات الزراعية على إقتصاديات إنتاج محصول القطن فى مصر بإستخدام مجموعة من المؤشرات الإقتصادية وذلك من خلال دراسة مجموعة من الأهداف الفرعية وهى :-

(١) دراسة أثر السياسات الزراعية على كل بند من بنود التكاليف الإنتاجية لمحصول القطن وكذلك على إجمالى التكاليف الإنتاجية .

(٢) دراسة أثر السياسات الزراعية على صافى العائد الفدانى من محصول القطن .

(٣) دراسة الأثار المترتبة على السياسات الزراعية المتبعة على إنتاج القطن وذلك بإستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (PAM) وقياس بعض المؤشرات الهامة منها معامل الحماية الإسمى (NPC) ، معامل الحماية الفعال (EPC) ، معامل الميزة النسبية (DRC) .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

لتحقيق أهداف البحث تم إستخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية للتعرف على الأثار المختلفة الناتجة عن تطبيق السياسات الزراعية على إنتاج القطن حيث تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٦) إلى ثلاث فترات وهى (١٩٨٠ – ١٩٨٦) وتمثل فترة ما قبل تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى وهى فترة الأساس فى الدراسة ، الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٣) تمثل فترة التحرر الجزئي والفترة (١٩٩٤ – ٢٠٠٦) تمثل فترة التحرر الكامل لقطاع الزراعة ويمثلان فترتى المقارنة وفيما يلى توصيف لبعض النماذج الإحصائية التى تم إستخدامها والمؤشرات الإقتصادية المحسوبه منها :-

أولاً : نموذج الأرقام القياسية (Index Numbers Model)

(١) نموذج الأرقام القياسية للتكاليف الإنتاجية :- وذلك لقياس أثر التغير فى كل بند من بنود تكاليف الإنتاج على إجمالى التكاليف عن طريق الحزف التتابعى لتأثير البنود المختلفة بخلاف البند المسئول عن التغير وقياس هذا التأثير بصور نسبية وبصورة مطلقة .

هذا ويمكن التعبير عن تكاليف الإنتاج الفدانية لمحصول القطن (C) بالمعادلة التالية [١] :-

$$c = R + L + M + F + O + S + F' + A + T$$

حيث أن (R) الإيجار (L) أجور العمال (M) أجور الألات
(F) قيمة السماد الكيماوى (O) قيمة المصروفات النثرية (S) قيمة التقاوى
(F) قيمة السماد البلدي (A) قيمة العمل الحيوانى (T) قيمة المبيدات

ولقياس أثر سياسة التحرر الإقتصادى سواء الجزئي أو الكامل على تكاليف إنتاج الفدان فقد إعتمدت الدراسة على أسلوب الأرقام القياسية على النحو التالى :-

(*) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان لمحصول القطن نتيجة تغير جميع البنود (I_c)

$$I_C = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_1' + A_1 + T_1}{R_0 + L_0 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0} \times 100$$

ولبيان أثر تغير كل بند من بنود التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن على التغيرات الحادثة فيها فقد تم تجزئة الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان إلى المكونات التالية :-

(١) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة الإيجار (I_R)

$$I_R = \frac{R_1 + L_0 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0}{R_0 + L_0 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0} \times 100$$

(٢) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير أجور العمال (I_L)

$$I_L = \frac{R_1 + L_1 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0}{R_1 + L_0 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0} \times 100$$

(٣) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة العمل الآلي (I_M)

$$I_M = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0}{R_1 + L_1 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0} \times 100$$

(٤) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجى تغير قيمة السماد الكيماوى (I_F)

$$I_F = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0}{R_1 + L_1 + M_1 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0} \times 100$$

(٥) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة المصروفات النثرية (I_O)

$$I_O = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0}{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_0 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0} \times 100$$

(٦) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة التقاوي (I_S)

$$I_S = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_0' + A_0 + T_0}{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_0 + F_0' + A_0 + T_0} \times 100$$

(٧) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة السماد البلدي ($I_{F'}$)

---

(١) إبراهيم عبد المنعم الجعار (دكتور) : دراسة تحليلية لأثر سياسة التحرر الإقتصادى على الأرز ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد العاشر ، العدد الثانى ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

$$I_{F^{\backslash}} = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_1^{\backslash} + A_0 + T_0}{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_0^{\backslash} + A_0 + T_0} \times 100$$

(٨) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة العمل الحيواني (I_A)

$$I_A = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_1^{\backslash} + A_1 + T_0}{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_1^{\backslash} + A_0 + T_0} \times 100$$

(٩) الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة المبيدات (I_T)

$$I_T = \frac{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_1^{\backslash} + A_1 + T_1}{R_1 + L_1 + M_1 + F_1 + O_1 + S_1 + F_1^{\backslash} + A_1 + T_0} \times 100$$

(٢) نموذج الأرقام القياسية لصافى العائد الفداني من محصول القطن :- وذلك لقياس أثر التغير فى كل عامل من العوامل المسئولة عن التغير فى صافى العائد الفدانى ، حيث تشير قيمة صافى العائد الفدانى من محصول القطن إلى الفرق بين قيمة الإنتاج الكلى (الإيراد الكلى) من المحصول والتكاليف الإنتاجية لهذا المحصول خلال فترة زمنية معينة .

ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على صافى العائد الفدانى (π) فى كمية الإنتاج بالقنطار (q) ، السعر المزرعى بالجنيه (p) ، التكاليف الإنتاجية للفدان بالجنيه (c) .

أى أن صافى العائد يعتبر دالة فى هذه العوامل الثلاث كما فى المعادلة التالية :-

$$\pi = F(Q, P, C)$$

ويمكن تحويلها إلى الصورة التالية لحساب قيمة صافى العائد الفدانى :-

$$\pi = [(Q \,.\, P) - C]$$

حيث أن (π) تشير إلي قيمة صافى العائد الفداني من القطن بالجنيه ، (Q) كمية الإنتاج بالقنطار ، (P) السعر المزرعى للقنطار بالجنيه ، (C) تكاليف الإنتاج للفدان بالجنيه .

وبذلك يكون الرقم القياسي البسيط لصافى العائد الفدانى من محصول القطن (I_π) نتيجة تغير جميع العوامل المسئولة كما فى النموذج التالي :-

$$I_\pi = \frac{\pi_1}{\pi_0} = \frac{[(Q_1 . P_1) - C_1]}{[(Q_0 . P_0) - C_0]} \times 100$$

حيث π_0 ، π_1 مقدار صافى العائد الفداني فى فترتي الأساس والمقارنة على الترتيب .

$[Q_1, P_1, C_1]$ كمية الإنتاج ، والسعر المزرعى ، وتكاليف الإنتاج لفدان القطن فى فترة المقارنة

$[Q_0, P_0, C_0]$ كمية الإنتاج ، والسعر المزرعى ، وتكاليف الإنتاج لفدان القطن فى فترة الأساس .

ولإيضاح أثر كل عامل من العوامل المكونة لصافى العائد الفدانى على التغيرات الحادثة فيه فقد تم تقسيم أو تجزئة الرقم القياسي البسيط إلى مكوناته التالية :-

(١) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير كمية الإنتاج (إنتاجية الفدان) ($I_{\pi q}$)

$$I_{\pi q} = \frac{[(Q_1 . P_0) - C_0]}{[(Q_0 . P_0) - C_0]} \times 100$$

(٢) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير السعر المزرعى ($I_{\pi P}$)

$$I_{\pi q} = \frac{[(Q_1 . P_1) - C_0]}{[(Q_1 . P_0) - C_0]} \times 100$$

(٣) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير تكاليف الإنتاج للفدان ($I_{\pi C}$)

$$I_{\pi q} = \frac{[(Q_1 . P_1) - C_1]}{[(Q_1 . P_1) - C_0]} \times 100$$

ونظراً لأن محصول القطن يعتبر من المحاصيل ذات الناتجين أحدهما رئيسي والأخر ثانوي فقد تم تحويل الناتج الثانوى إلى ما يعادله من الناتج الرئيسي وذلك بإستخدام المعادلة التالية [١] :-

$$Q_{adjusted} = Q_1 + \frac{Q_2 . P_2}{P_1}$$

حيث (P_1 , Q_1) السعر المزرعى ، والإنتاجية الفدانية من الناتج الرئيسي ، (P_2 , Q_2) السعر المزرعى وإنتاجية الفدان من الناتج الثانوى .

ثانياً : أسلوب مصفوفة تحليل السياسات (PAM)[*]

وتعتبر مصفوفة تحليل السياسات من أهم الأدوت والأساليب الحديثة فى تحليل السياسات الزراعية وإستنتاج مجموعة من المعايير التى تساعد فى التعرف على توجهات السياسة الزراعية فى القطاع الزراعى بصفة عامة ومحصول القطن بصفة خاصة ومنها معامل الحماية الإسمى (**NPC**) ومعامل الحماية الفعال (**EPC**) ، معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) والذى يحدد الميزة النسبية فى إنتاج هذا المنحصول الهام والحيوي .

وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات على متطابقة حسابية بسيطة [١] وهى :-

الربح = العائد – التكاليف

ويمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على النحو التالى :-

$$NSP = e(P_q)Q - e(P_h)I_t - (P_n)I_n$$

حيث أن :- (NSP) لصافي الربح

(e) سعر الصرف للنقد الأجنبي

(P_q) سعر المنتج

(P_t) سعر المدخلات القابلة للتجارة

(P_n) سعر المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية)

(Q) الكمية المنتجة

(I_t) كمية المدخلات القابلة للتجارة

(I_n) كمية المدخلات غير القابلة للتجارة (الموارد المحلية)

وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات الزراعية بشكل أساسي على الميزانيات المزرعية للسلعة (محصول القطن) والتى تظهر فيها التكاليف والعائد ومن ضمنها تكاليف الإنتاج للمدخلات بنوعيها القابلة للتجارة (Tradables) والتى يجرى فيها المتاجرة عالمياً إستيراداً وتصديراً ، وغير القابلة للتجارة (Non- Tradables) مثل الأرض والمياه والعمالة حيث يجرى حساب التكاليف والعائد بأسعار السوق ثم بالأسعار الإقتصادية (أسعار الظل) وطرحهما للحصول على التحويلات والتى تعكس أثر السياسة .

هذا ويتم إعداد المصفوفة وتحليلها بإستخدام ست خطوات [٢] :-

---

(١) محمد إبراهيم محمد الشهاوى (دكتور) : دراسة إقتصادية لأثر السياسات الزراعية الحالية على أهم المحاصيل الزراعية النقدية فى مصر ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مجلد ٣١ ، العدد ١٠ ، أكتوبر ٢٠٠٦ .

(*) Policy analysis Matrix

(١) باسم بن أحمد آل إبراهيم (دكتور) وأخرون : أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح فى المملكة العربية السعودية أسلوب مصفوفة تحليل السياسة ، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة ، بحث رقم ١٣٦ ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٦ هـ .

(١) إعداد جدول تكاليف السلعة
(٢) تحديد أسعار السوق لبنود التكاليف والعائد
(٣) حساب تكاليف وعائد السلعة بأسعار السوق
(٤) إعداد الأسعار العالمية (الحدودية) لبنود التكاليف والعائد
(٥) حساب تكاليف وعوائد السلعة بالأسعار الإقتصادية
(٦) إستخراج التحويلات بطرح القيم بالأسعار الإقتصادية من القيم بأسعار السوق .

وبعد الإنتهاء من الخطوات السابقة يتم إعداد المصفوفة بصورتها النهائية والتى تأخذ شكل الجدول التالي :-

بيان	الإيرادات	تكاليف المدخلات		الأرباح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
القيم الفعلية (اسعار السوق)	A	B	C	D
القيم الإقتصادية (أسعار الظل)	E	F	G	H
التحويلات (أثر السياسات)	I	J	K	L

مؤشرات المصفوفة وتشمل :-

مقاييس الأرباح والتحويلات

(١) التحويلات فى الإيرادات (I = A - E)
= الإيراد بأسعار السوق – الإيراد بأسعار الظل ، وإذا كانت التحويلات بالسالب فهذا يشير إلى وجود ضريبة تفرضها الحكومة على المنتجين (منتجى محصول القطن)، بينما إذا كانت التحويلات موجبة فهذا يعنى أن المنتجين يتلقون دعماً .

(٢) التحويلات فى مدخلات الإنتاج = تكاليف المدخلات بأسعار السوق – تكاليف الإنتاج بالأسعار الإقتصادية (أسعار الظل) .

(*) القابلة للتجارة (J = B - F)

(**) غير القابلة للتجارة (K = C - G)

وإذا كان قيمة التحويلات بالسالب فإن ذلك يعنى أن المدخلات تتلقى دعماً ، بينما إذا كانت التحويلات موجبة فهذا يشير إلى وجود ضرائب مفروضة على المدخلات .

(٣) التحويلات فى الأرباح (L = D - H)
= الأرباح بأسعار السوق – الأرباح بالأسعار الإقتصادية

وتمثل التحويلات فى الأرباح التأثير النهائي للسياسات الزراعية على محصول القطن فإذا كانت سالبة القيمة فإنها تعكس التأثر السلبي للسياسة المتبعة ، فى حين تشير القيمة الموجبة إلى تحمل الحكومة لتكاليف إضافية لحماية ودعم المنتجين لهذا المحصول .

مقاييس الحماية والميزة النسبية

أولاً – مقاييس الحماية Measures of Protection

ومنها معامل الحماية الإسمي ، ومعامل الحماية الفعال.

(١) معامل الحماية الإسمي (NPC) Nominal Protection Coefficient

ويقسم هذا المعيار إلى نوعين:

(أ) معامل الحماية الإسمي للمنتجات النهائية

Nominal Protection Coefficient Of Outputs (NPCO)

وهو يعكس التشوهات السعرية أو الانحرافات السعرية بين القيم الفعلية للإيرادات (أسعار السوق) والقيم الإقتصادية ، أي أنه يقيس أثر تدخل الدولة فى تسويق وتسعير محصول القطن ، ويقاس بقسمة الإيرادات بالقيم الفعلية (A) على الإيرادات بالقيم الإقتصادية (E) ، وإذا كان (NPCO > 1) فإن ذلك يشير إلى وجود سياسة حمائية لصالح المنتج عن طريق دعم إنتاج محصول القطن أى أن السعر المحلى يفوق السعر العالمي ممثلاً فى سعر الظل ، أما إذا كان (NPCO < 1) فإن هذا يعنى وجود ضرائب على منتجى القطن ، بينما إذا كان (NPCO = 1) فهذا يعني وجود سياسة حيادية أي لا يوجد أي تدخل من الدولة

---

(٢) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الدورة التدريبية القومية فى مجال تحليل السياسات الزراعية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ١٢ – ١٧ مارس ٢٠٠١ .

بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى القطن وكذلك أيضاً لا تقوم الدول بأي سياسة حمائية لصالح منتجى هذا المحصول .

(ب) معامل الحماية الإسمي للمدخلات القابلة للتجارة:

Tradable Inputs Nominal Protection Coefficient (NPCI)

وهو يقيس أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال تحديد حجم الدعم الذي تقدمه الدولة لمستلزمات إنتاج محصول القطن أي أنه يقيس الانحرافات أو التشوهات بين الأسعار المحلية للمدخلات القابلة للتجارة وأسعارها الحدودية ، ويحسب بقسمة قيمة المدخلات القابلة للتجارة بأسعار السوق (B) على قيمتها بالقيم الإقتصادية (F) ، إذا كانت قيمة (NPCI > 1) فإن ذلك يشير إلى وجود ضرائب على منتجي القطن أى أن السعر المحلى لمستلزمات الإنتاج يفوق أسعارها العالمية ، أما إذا كانت (NPCI < 1) فإن ذلك يشير إلى وجود دعم لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة ، فى حين إذا كانت قيمة (NPCI = 1) فهذا يعكس غياب التدخل في سوق المدخلات القابلة للتجارة حيث يتساوى أسعار شراء هذه المدخلات محلياً مع أسعار شرائها من السوق العالمي .

(٢) معامل الحماية الفعال Effective Protection Coefficient (EPC)

ويقوم هذا المعامل بنفس دور معامل الحماية الإسمى ولكن يعتبر أكثر شمولية وكفاءة فى حساب تأثير السياسة لأنه يأخذ فى إعتباره كل من المستلزمات والنواتج معاً ، ويستخدم لقياس كافة الأثار الناتجة عن تدخل الدولة سواء من خلال تسعير المنتجات أو دعم مستلزمات الإنتاج أو فرض ضرائب على المنتجين أي أنه يعكس الأثر الصافى للسياسات المتبعة على إنتاج محصول القطن ويقاس بقسمة القيمة المضافة بأسعار السوق (A - B) على القيمة المضافة بالأسعار الاقتصادية (E - F) .

ثانياً - مقاييس الميزة النسبية Measures of Comparative Advantage

معامل تكلفة الموارد المحلية Domestic Resources Cost Coefficient (DRC)

يستخدم (DRC) لقياس الكفاءة الإقتصادية للموارد المحلية وقياس الميزة النسبية لإنتاج محصول القطن على مستوى الإقتصاد القومى وذلك من خلال مقارنة تكلفة الفرصة البديلة لإستخدام الموارد المحلية بصافى تدفق النقد الأجنبي المتولد من إستخدام هذه الموارد ، وتكون الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة أكثر كفاءة ، ويقاس معامل تكلفة الموارد المحلية بقسمة تكلفة الموارد المحلية الغير قابلة للتجارة مقيمة إقتصادياً (G) على حاصل الفرق بين (قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج التى لها تجارة) مقيمة إقتصادياً (E – F) ، وإذا كانت قيمة (DRC > 1) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية تفوق قيمتها المضافة ، أي أن الدولة تتحمل تكاليف أعلى فى إنتاج محصول القطن محلياً ويعتبر هذا النشاط غير مربح وبالتالى فإن الدولة لن تكون لها القدرة التنافسية عالمياً في إنتاج القطن لأنها لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه ، ويكون من الأفضل تحويل الموارد من إنتاج هذا المحصول إلى إنتاج محاصيل أخري ذات كفاءة إنتاجية أعلي وأكثر ربحية وتتمتع فيها بميزة نسبية إنتاجية تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية ، بينما إذا كانت قيمة (DRC < 1) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة إستخدام الموارد المحلية أقل من قيمتها المضافة بسعر الحدود مما يعكس تمتع هذه الدولة بميزة نسبية في إنتاج القطن ومن الأفضل التوسع في إنتاجه ، فى حين إذا كانت قيمة (DRC = 1) فإن هذا يشير إلى وضع التوازن حيث أن الدولة وصلت إلى نقطة التعادل Break-Even Point وبالتالى لا تحقق مكاسب أو توفير من إنتاج هذه السلعة (القطن) .

وقد تم حساب الأسعار الإقتصادية لكلاً من مستلزمات الإنتاج والنواتج فى ضوء مجموعة من المفاهيم الإقتصادية فالبنسبة لجانب الإنتاج فقد تم تقدير القيم الإقتصادية من خلال تقدير سعر المساواه للتصدير عن طريق خصم تكاليف الحلج والكبس من سعر التصدير بعد تعديله بسعر الصرف السائد فى السوق المصري وإضافة قيمة المشتقات ، أما لحساب القيمة الإقتصادية لتكاليف إنتاج القطن فقد تم إستخدام معاملات التحويل التالية والتى توصل إليها خبراء البنك الدولى حول مصر فى ٢٣ / ٧ / ١٩٩١ وهى ١.١٥٩ للعمل الألي ، ١.٦ لتكاليف السماد الكيماوى ، ١.٩٧٦ تكاليف المبيدات ، ١.١٤٩ تكاليف التقاوي ، ٠.٥ قيمة أجور العمال ، في حين تبقي بقية العناصر على حالها .

النتائج البحثية

أولاً : أثر السياسة الزراعية على التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن :-

١- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير جميع بنود التكاليف (I_C)

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير جميع البنود قد بلغ نحو ٢٠٥.٤٣% خلال فترة التحرر الجزئي بينما إرتفع خلال فترة التحرر الكامل إلى حوالى ٤٤٤.٨٧% وهو ما يشير إلى أن تكاليف إنتاج الفدان من محصول القطن قد تزايدت خلال فترتى المقارنة - فترة التحرر الجزئي (

١٩٨٧-١٩٩٣) ، فترة التحرر الكامل (١٩٩٤ – ٢٠٠٦) - عن فترة الأساس (١٩٨٠-١٩٨٦) بحوالى ١٠٥.٤٣% ، ٣٤٤.٨٧% على التوالى وقدرت هذه الزيادة كقيمة مطلقة بلغت حوالى ٤٣٢.٦٣ جنيها ، ١٤١٥.١٨ جنيها على الترتيب ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى من ناحية بالإضافة إلى إرتفاع اسعارها وخضوعها لقوي السوق من ناحية أخري بالإضافة إلى إرتفاع القيمة الإيجارية للأراض الزراعية وتعديلها من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة وخاصة فى الفترة الأخيرة والتى تمثل فترة التحرر الكامل لقطاع الزراعة .

٢- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير القيمة الأيجارية للفدان (I_R)

توضح مؤشرات نفس الجدول أن الرقم القياسي للقيمة الإيجارية للفدان قد إرتفع بشكل ملحوظ وخاصة فى ظل إتباع سياسة التحرر الكامل حيث إرتفع الرقم القياسي لتكاليف الإنتاج نتيجة تغير بند القيمة الأيجارية إلى نحو ١٢٢.٧٧% ، ٢٤٢.٠٩% خلال فترتى التحرر الجزئي والتحرر الكامل على الترتيب بزيادة تقدر بحوالى ٢٢.٧٧% ، ١٤٢.٠٩% عن فترة الأساس وقدرت تلك الزيادة كقيمة مطلقة بحوالى ٩٣.٤٤ جنيها ، ٥٨٣.٠٥ جنيها على التوالى وهو ما سبق الإشارة إليه من تغير قانون القيمة الإيجارية لتتمشي مع سياسة التحرر الإقتصادى وكان له أثره الملحوظ على زيادة إجمالى التكاليف الإنتاجية للفدان .

٣- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة أجور العمال (I_L)

توضح نتائج الجدول رقم (١) أن إرتفاع قيمة الأجور فى القطاع الزراعي كان لها تأثيرها الواضح على إجمالى التكاليف الإنتاجية للفدان من محصول القطن والتى تعزي إلى العديد من العوامل منها إرتفاع الأجور فى القطاعات الغير زراعية وما صاحبها من هجرة العمالة الزراعية خارج قطاع الزراعة وبالتالى نقص المعروض من هذا المورد الإنتاجى فى القطاع الزراعى حيث تشير تلك النتائج إلى أن الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة أجور العمال قد إرتفع إلى نحو ١٣١.٠٢% ، ١٣١.٢٧% خلال فترتى المقارنة وبلغت الزيادة فى الرقم القياسي نحو ٣١.٠٢% ، ٣١.٢٧% بزيادة مطلقة قدرت بنحو ١٥٦.٢٦ جنيها ، ٣١٠.٧ جنيها خلال فترتى المقارنة .

٤- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة العمل الألي (I_M)

تشير نتائج الجدول رقم (١) أن الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير بند قيمة العمل الألي قد إرتفع إلى نحو ١٠٩.٥٦% خلال فترة التحرر الجزئي وإلى نحو ١١١.٨٥% خلال فترة التحرر الكامل بزيادة فى الرقم القياسي بلغت نحو ٩.٥٦% ، ١١.٨٥% خلال فترتى المقارنة وهوما يعكس تطور وميكنة القطاع الزراعى بصفة عامة وإنتاج القطن بصفة خاصة حيث قدرت تلك الزيادة كقيمة مطلقة بحوالى ٦٣.١٥ جنيها ، ١٥٤.٥٥ جنيها للفدان خلال فترتى المقارنة (التحرر الجزئي والتحرر الكامل على الترتيب) .

٥- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة السماد الكيماوي (I_F)

توضح موشرات الجدول رقم (١) أن إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج ومنها الأسمدة الكيماوية كان له أثره على التكاليف الإنتاجية لفدان القطن حيث إنعكس ذلك فى إرتفاع الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان من القطن نتيجة تغير قيمة السماد الكيماوي إلى نحو ١٧٥.١٢% ، ١٠٣.٠٧% خلال فترتى التحرر الجزئي والتحرر الكامل بزيادة بلغت نحو ٧٥.١٢% ، ٣.٠٧% فى الرقم القياسي على الترتيب وبلغ تلك الزيادة كقيمة مطلقة حوالى ١٨.١١ جنيها ، ٤٤.٨٣ جنيها خلال فترتى المقارنة على الترتيب .

جدول رقم (١) الأرقام القياسية لتكاليف إنتاج الفدان من محصول القطن والتغيرات التى طرأت عليها بالأسعار الجارية فى مصر خلال فترات الدراسة .

م	بيان	فترة التحرر الجزئي (١٩٨٧-١٩٩٣)	فترة التحرر الكامل (١٩٩٤-٢٠٠٦)
أولاً : تكاليف إنتاج الفدان من محصول القطن بالجنيه وفقاً لبنودها المختلفة			
١	$R_0 + L_0 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0^{\setminus} + A_0 + T_0$	٤١٠.٣٥	٤١٠.٣٥
٢	$R_1 + L_0 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0^{\setminus} + A_0 + T_0$	٥٠٣.٧٩	٩٩٣.٤
٣	$R_1 + L_1 + M_0 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0^{\setminus} + A_0 + T_0$	٦٦٠.٠٥	١٣٠٤.١
٤	$R_1 + L_1 + M_1 + F_0 + O_0 + S_0 + F_0^{\setminus} + A_0 + T_0$	٧٢٣.٢	١٤٥٨.٦٥

٥	$R_1+L_1+M_1+F_1+O_0+S_0+F_0^{\setminus}+A_0+T_0$		٧٤١.٣١	١٥٠٣.٤٨
٦	$R_1+L_1+M_1+F_1+O_1+S_0+F_0^{\setminus}+A_0+T_0$		٧٩٣.٤٨	١٥٩٤.٦١
٧	$R_1+L_1+M_1+F_1+O_1+S_1+F_0^{\setminus}+A_0+T_0$		٨٠٤.٧٢	١٦٣١.٢٨
٨	$R_1+L_1+M_1+F_1+O_1+S_1+F_1^{\setminus}+A_0+T_0$		٨٤٢.٤٧	١٧٧٩.٥٢
٩	$R_1+L_1+M_1+F_1+O_1+S_1+F_1^{\setminus}+A_1+T_0$		٨٤٠.٨٤	١٧٧٣.٨٩
١٠	$R_1+L_1+M_1+F_1+O_1+S_1+F_1^{\setminus}+A_1+T_1$		٨٤٢.٩٨	١٨٢٥.٥٣
ثانياً : الأرقام القياسية لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير كلاً من :-				
١	**جميع بنود التكاليف**	[(١٠) ÷ (١)] × ١٠٠	٢٠٥.٤٣	٤٤٤.٨٧
٢	**الإيجار**	[(٢) ÷ (١)] × ١٠٠	١٢٢.٧٧	٢٤٢.٠٩
٣	**أجور العمال**	[(٣) ÷ (٢)] × ١٠٠	١٣١.٠٢	١٣١.٢٧
٤	**أجور الآلات**	[(٤) ÷ (٣)] × ١٠٠	١٠٩.٥٦	١١١.٨٥
٥	**قيمة السماد الكيماوي**	[(٥) ÷ (٤)] × ١٠٠	١٧٥.١٢	١٠٣.٠٧
٦	**المصاريف النثرية**	[(٦) ÷ (٥)] × ١٠٠	١٠٧.٠٤	١٠٦.٠٦
٧	**قيمة التقاوير**	[(٧) ÷ (٦)] × ١٠٠	١٠١.٤١	١٠١.١٧
٨	**قيمة السماد البلدي**	[(٨) ÷ (٧)] × ١٠٠	١٠٤.٦٩	١١٠.٣
٩	**أجور الحيوانات**	[(٩) ÷ (٨)] × ١٠٠	٩٩.٨	٩٩.٦٨
١٠	**قيمة المبيدات**	[(١٠) ÷ (٩)] × ١٠٠	١٠٠.٢٥	١٠٢.٩١
ثالثاً :- التغير المطلق في تكاليف إنتاج الفدان بالحنيه نتيجة تغير كلا من :-				
١	**جميع بنود التكاليف**	[(١٠) - (١)]	٤٣٢.٦٣	١٤١٥.١٨
٢	**الإيجار**	[(٢) - (١)]	٩٣.٤٤	٥٨٣.٠٥
٣	**أجور العمال**	[(٣) - (٢)]	١٥٦.٢٦	٣١٠.٧
٤	**أجور الآلات**	[(٤) - (٣)]	٦٣.١٥	١٥٤.٥٥
٥	**قيمة السماد الكيماوي**	[(٥) - (٤)]	١٨.١١	٤٤.٨٣
٦	**المصاريف النثرية**	[(٦) - (٥)]	٥٢.١٧	٩١.١٣
٧	**قيمة التقاوي**	[(٧) - (٦)]	١١.٢٤	٣٦.٦٧
٨	**قيمة السماد البلدي**	[(٨) - (٧)]	٣٧.٧٥	١٤٨.٢٤
٩	**أجور الحيوانات**	[(٩) - (٨)]	(١.٦٣)	(٥.٦٣)
١٠	**قيمة المبيدات**	[(١٠) - (٩)]	٢.١٤	٥١.٦٤

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق .

٦- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة المصروفات النثرية (I_O)

يتضح من نتائج الجدول رقم (١) أن الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة المصروفات النثرية قد إرتفع خلال فترتى المقارنة ليبلغ حوالى ١٠٧.٠٤% خلال فترة التحرر الجزئي ، ١٠٦.٠٦% خلال فترة التحرر الكامل بزيادة فى الرقم القياسي بلغت حوالى ٧.٠٤% ، ٦.٠٦% وبزيادة مطلقة بلغت نحو ٥٢.١٧ جنيها ، ٩١.١٣ جنيها على الترتيب خلال فترى المقارنة (التحرر الجزئي والتحرر الكامل) .

٧- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة التقاوي (I_S)

من مؤشرات الجدول رقم (١) يتضح أن إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى ومنها التقاوي كان لها أثرها وإن كان بسيط على التكاليف الإنتاجية لمحصول القطن مقارنه بغيره من البنود حيث إرتفع الرقم القياسي لتكاليف الإنتاج نتيجة تغير قيمة التقاوى ليصل إلى حوالى ١٠١.٤١% ، ١٠١.١٧% خلال فترتى التحرر الجزئي والكامل للقطاع الزراعى بزيادة بلغت حوالى ١.٤١% ، ١.١٧% فى الرقم القياسي ، وحوالى ١١.٢٤ جنيها للفدان ، ٣٦.٧٦ جنيها للفدان كقيمة مطلقة خلال فترتى المقارنة على الترتيب .

٨- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة السماد البلدي (I_F^-)

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن الرقم القياسي لتكاليف إنتاج القطن نتيجة تغير قيمة السماد البلدي قد إرتفع خلال فترتى المقارنة ليصل إلي حوالى ١٠٤.٦٩% فى فترة التحرر الجزئي ، وحوالى ١١٠.٣% فى فترة التحرر الكامل بزيادة فى الرقم القياسي بلغت نحو ٤.٦٩% ، ١٠.٣% على التوالى وقدرت تلك الزيادة كقيمة مطلقة بحوالى ٣٧.٧٥ جنيهاً ، ١٤٨.٢٤ جنيها على الترتيب .

٩- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة العمل الحيواني (I_A)

توضح مؤشرات الجدول المذكور أن الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان من القطن نتيجة تغير قيمة العمل الحيوانى إنخفض إنخفاض طفيف خلال فترتى المقارنة مقارنة بفترة الأساس وقد يعذي ذلك إلى ميكنة بعض العمليات الزراعية مما ساهم فى إنخفاض دور العمل الحيوانى حيث تشير نتائج الجدول إلى أن الرقم القياسي بلغ حوالى ٩٩.٨% ، ٩٩.٦٨% خلال فترتى المقارنة حيث بلغت نسب الإنخفاض بحوالى ٠.٢% ، ٠.٣٢% خلال فترتى التحرر الجزئي والكامل على الترتيب وقدر هذا الإنخفاض بحوالى ١.٣٦ جنيها ، ٥.٦٣ جنيها على التوالى .

١٠- الرقم القياسي لتكاليف إنتاج الفدان نتيجة تغير قيمة المبيدات (I_T)

يتبين من مؤشرات الجدول رقم (١) أن التغير في قيمة المبيدات نتيجة إتباع السياسات الزراعية قد أدت إلى إرتفاع الرقم القياسي لتكاليف الإنتاج ليصل إلى حوالى ١٠٠.٢٥% خلال فترة التحرر الجزئي ، وحوالى ١٠٢.٩١% خلال فترة التحرر الكامل بزيادة بلغت نحو ٠.٢٥% ، ٢.٩١% فى الرقم القياسى خلال فترتى المقارنة على الترتيب وحوالى ٢.١٤ جنيها ، ٥١.٦٤ جنيها فى التكاليف الإنتاجية كقيمة مطلقة .

يتضح من الإستعراض السابق للأرقام القياسية لتكاليف الإنتاج ان أهم البنود التى تأثرت أكثر بإتباع سياسة التحرر الإقتصادى سواء التحرر الجزئي أو الكامل ومن ثم كان لها أثرها الملحوظ فى إرتفاع التكاليف الإجمالية لإنتاج القطن هى الإيجار ، وأجور العمال ، وأجور الألات وهى نتائج تتفق مع المنطق الإقتصادى حيث صاحب إتباع هذه السياسات تعديل بعض القوانين ومنها قانون القيمة الإيجارية ورفعها من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة ، كذلك الإرتفاع الملحوظ فى أجور العمال كنتيجة طبيعية لهجرة عمال الزراعة إلى القطاعات الأخري المرتفعة الأجور مقارنة بالقطاع الزراعى ، ميكنة العديد من العمليات الزراعية ، وإنخفاض مساهمة العمل الحيوانى فى عمليات الخدمة الزراعية .

ثانياً : أثر السياسة الزراعية على صافى العائد الفدانى لمحصول القطن :-

(١) الرقم القياسي لصافي العائد الفدانى نتيجة تغير جميع العوامل (I_π) :-

توضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى من محصول القطن قد إرتفع خلال فترتى المقارنة ليصل إلى حوالى ٦٧٣.٥١% خلال فترة التحرر الجزئي وحوالى ١١٣٧.٤٧% خلال فترة التحرر الكامل أي أن الزيادة فى الرقم القياسي بلغت أكثر من خمسة أمثالها فى فترة التحرر الجزئي (٥٧٣.٥١%) وأكثر من عشرة أمثال خلال فترة التحرر الكامل (١٠٣٧.٤٧%) وقد بلغت الزيادة فى صافى العائد الفدانى لمحصول القطن كقيمة مطلقة حوالى ٦١٢.٤ جنيها ، ١١١٧.٨١ جنيهاً خلال فترتى المقارنة على التوالى مما يعكس الأثر الإيجابي لسياسة التحرر الإقتصادى على صافي العائد العائد كنتيجة طبيعية لتحرير الأسعار الزراعية وإلغاء التوريد الإجباري وبصفة خاصة فترة التحرر الكامل.

جدول رقم (٢) الأرقام القياسية لصافى العائد الفدانى لمحصول القطن والتغيرات التى طرأت عليه بالأسعار الجارية خلال فترات الدراسة .

م	بيان		فترة التحرر الجزئي	فترة التحرر الكامل
أولاً : صافى العائد الفدانى بالجنية				
١	$[(Q_0 . P_0) - C_0] = \pi_0$		١٠٦.٧٨	١٠٦.٧٨
٢	$[(Q_1 . P_0) - C_0]$		٣١.٦٤	٥٢.٣٦
٣	$[(Q_1 . P_1) - C_0]$		١١٥١.٨١	٢٦٢٩.٧٧
٤	$[(Q_1 . P_1) - C_1] = \pi_1$		٧١٩.١٨	١٢١٤.٥٩
ثانياً : الأرقام القياسية لصافى العائد الفدانى نتيجة تغير كلاً من :-				
١	**جميع العوامل المؤثرة**	**[(٤) ÷ (١)] × ١٠٠**	٦٧٣.٥١	١١٣٧.٤٧
٢	**الإنتاجية الفدانية**	**[(٢) ÷ (١)] × ١٠٠**	٢٩.٦٣	٤٩.٠٣
٣	**السعر المزرعى**	**[(٣) ÷ (٢)] × ١٠٠**	١١٥١.٨	٥٠٢٢.٤٧

٤	**تكاليف الإنتاج**	**[(٤) ÷ (٣)] × ١٠٠**	٦٢.٤٤	٤٦.١٩
ثالثاً :- التغير المطلق فى صافى العائد الفدانى بالحنيه نتيجة تغير كلا من :-				
١	**جميع العوامل المؤثرة**	**[(٤) - (١)]**	٦١٢.٤	١١٠٧.٨١
٢	**الإنتاجية الفدانية**	**[(٢) - (١)]**	(٧٥.١٤)	(٥٤.٤٢)
٣	**السعر المزرعى**	**[(٣) - (٢)]**	١١٢٠.١٧	٢٥٧٧.٤١
٤	**تكاليف الإنتاج**	**[(٤) - (٣)]**	(٤٣٢.٦٣)	(١٤١٥.١٨)

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق

(٢) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير الإنتاجية الفدانية ($I_{\pi q}$) :-

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) الأثر السلبي للسياسات الزراعية على إنتاجية الفدان من القطن حيث تشير النتائج الموضحة بالجدول أن الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى نتيجة تغير الكمية المنتجة بلغ حوالى ٢٩.٦٣% ، ٤٩.٠٣% خلال فترتى التحرر الجزئي والتحرر الكامل مقارنة بفترة الأساس وهو ما يعنى إنخفاض الرقم القياسى لصافى العائد الفدانى بنحو ٧٠.٣٧% ، ٥٠.٩٧% خلال فترتى المقارنة على التوالى وقد قدرت قيمة الإنخفاض بحوالى ٧٥.١٤ جنيها ، ٥٤.٤٢ جنيها كقيم مطلقة فى صافى العائد ولابد من الإشارة إلى الأثر الإيجابي للتحرر الكامل مقارنة بالتحرر الجزئي حيث كان معدل ومقدار الإنخفاض أقل من نظيره فى التحرر الجزئي وهذا أمر منطقى نتيجة التحرر الكامل فى أسعار المنتجات الزراعية ومنها محصول القطن .

(٣) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير السعر المزرعى ($I_{\pi P}$)

بدراسة بيانات الجدول رقم (٢) يتبين الأثر الإيجابي للسياسات الزراعية بشقيها الجزئي والكامل على إنتاج القطن حيث إرتفع الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى نتيجة تغير السعر المزرعى بشكل ملحوظ ليصل إلى ١١٥١.٨% ، ٥٠٢٢.٤٧% مقارنة بفترة الأساس وقد بلغت الزيادة فى صافى العائد كقيم مقطلة حوالى ١١٢٠.١٧ جنيها ، ٢٥٧٧.٤١ جنيها خلال فترتى التحرر الجزئي والتحرر الكامل على الترتيب وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي حيث أن إتباع سياسة التحرر الإقتصادى وبصفة خاصة التحرر الكامل صاحبه إلغاء سياسة التوريد الإجباري ودخول القطاع الخاص فى مجال تسويق هذا المحصول مما ساعد على إرتفاع الأسعار المزرعية بشكل ملحوظ .

(٤) الرقم القياسي البسيط لصافى العائد نتيجة تغير تكاليف الإنتاج للفدان ($I_{\pi C}$)

توضح نتائج الجدول رقم (٢) الأثر السلبي لسياسة التحرر الإقتصادي سواء الجزئي أو الكامل على تكاليف إنتاج القطن والناتجة عن الأمور التى واكبت سياسة التحرر الإقتصادى ومنها إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى ورفع القيمة الإيجارية للفدان تحديد أسعار تلك المستلزمات حسب قوي السوق ودخول القطاع الخاص فى مجال تجارة مستلزمات الإنتاج حيث توضح مؤشرات هذا الجدول إنحفاض الرقم القياسي لصافى العائد الفدانى من محصول القطن ليصل إلى نحو ٦٢.٤٤% ، ٤٦.١٩% خلال فترتى التحرر الجزئى والتحرر الكامل على الترتيب وهو ما يعنى إنخفاض الرقم القياسي لصافى العائد فى فترتى المقارنة عن فترة الأساس بحوالى ٣٧.٥٦% ، ٥٣.٨١% على الترتيب وقد نتج عن ذلك إنخفاض فى صافى العائد الفدانى كقيمة مطلقة قدرت بنحو ٤٣٢.٦٣ جنيهاً ، ١٤١٥.١٨ جنيهاً خلال فترة التحرر الجزئي والتحرر الكامل .

ومن الإستعراض السابق للأرقام القياسية لصافى العائد الفداني من محصول القطن يتضح أن السياسة الزراعية بمرحلتيها التحررالجزئي والتحرر الكامل كان لها أثرها الإيجابي فقط على الأسعار المزرعية فى حين كان لها أثر سلبي على تكاليف الإنتاج وكذلك على الإنتاجية الفدانية من هذا المحصول الأمر الذي يستدعى ضرورة إعادة النظر فى هذه السياسات مرة أخري وبصفة خاصة أن محصول القطن يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية الهامة فى القطاع الزراعى والإقتصاد القومى .

ثانياً : نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية (PAM)

(١) مقاييس الأرباح والتحويلات : -

توضح نتائج الجدول رقم (٣) أثر السياسات الزراعية التى تم إتباعها على محصول القطن خلال فترات الدراسة حيث تشير تلك النتائج إلى أن الأرباح الفعلية (بسعر السوق) والتى حصل عليها منتجى محصول القطن قد بلغت حوالى ١٦٨.٢٢ ، ٨٢٦.٢٢ ، ١٠٥٨.٨٨ جنيهاً خلال فترات الدراسة في حيت

بلغت الأرباح الإقتصادية (بسعر الظل) نحو ٨٣٣.٧٣ جنيهاً ، ، ٤٢١٣.٨ ، ٣٢٩٨.٩٨ حيث تشير القيم الموجبة للأرباح الإقتصادية إلى تحمل المنتجين لضرائب غير مباشة (ضمنية) نتيجة شراء مستلزمات الإنتاج بسعر يفوق سعرها العالمى وقد بلغ الأثر الصافي للسياسات الزراعية خلال فترات الدراسة (١٩٨٠-١٩٨٦) ، (١٩٨٧-١٩٩٣) ، (١٩٩٤-٢٠٠٦) حوالى ٦٦٥.٥١ ، ٣٣٨٦.٨٦ ، ٢٢٤٠.١ على الترتيب والذي يمثل الفرق بين الأرباح الفعلية والأرباح الإقتصادية وتعكس الإشارة السالب لهذه القيم وجود تشوهات سعرية للسياسات الزراعية التى تم إتباعها على إنتاج محصول القطن خلال تلك الفترات نتيجة إرتفاع التكاليف الفعلية عن التكاليف الإقتصادية وهذا أمر طبيعي بعد إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج ولكن تشير النتائج إلى تحسن وضع المنتجين فى الفترة الأخيرة والتى تمثل التحرر الكامل الأمر الذي يعكس إرتفاع الأسعار المزرعية لهذا المحصول وبالتالى إرتفاع قيمة الأرباح السوقية الأمر الذي يؤدي إلى تحسن وضع المنتجين .

كما تشير نتائج نفس الجدول إلى أن أسعار المدخلات القابلة للتجارة فى السوق أقل من أسعارها الإقتصادية خلال فترات الدراسة الثلاث وهو ما يشير إلى وجود دعم للمدخلات الإنتاجية حيث بلغ أثر التحويل حوالى (٢٧.٩٤) ، (٤٢.٥٧) ،(١١٠.٧) وبمقارنة أثر التحويل خلال الفترات الثلاث يتضح الأثر السلبي للسياسة الزراعية الحالية على مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة نتيجة إنخفاض قيمة أثر التحويل وخاصة إذا تم مقارنة أثر التحويل بالقيم السوقية لتلك المستلزمات فى كل فترة ، بينما يتبين أن أسعار السوق للمدخلات الغير قابلة للتجارة أعلى من أسعارها الإقتصادية وهو ما يشير إلى تحمل المنتجين لضرائب ضمنية على تلك المدخلات زادت بإتباع السياسة الزراعية الحالية حيث بلغ أثر التحويل حوالى ١٠٩.٥٨ ، ١٧٧.٦٢ ، ٢٤٠.٣١ خلال فترات الدراسة .

(٢) مقاييس الحماية والميزة النسبية

(*) معامل الحماية الإسمى للمنتجات النهائية

توضح مؤشرات الجدول رقم (٣) وجود فرق كبير بين السعر المحلى ونظيره العالمى لمحصول القطن خلال فترات الدراسة الثلاث حيث بلغت قيمة معامل الإسمى نحو ٠.٤٩٨ ، ٠.٣٣٩ ، ٠.٥٧٧ وهو ما يعكس تحمل منتجى محصول القطن لضرائب غير مباشرة تفاوتت من فترة إلى أخري حيث بلغت أقصاه فى فترة التحرر الجزئي وهى بداية إتباع سياسة التحرر الإقتصادي وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج والتى لم يتم خلالها تحرير الأسعار المزرعية ، بينما تشير النتائج إلى أن فترة التحرر الكامل هى أفضل فترات الدراسة مما يعكس الجانب الإيجابي لسياسة التحرر الكام حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الإسمى مقارنة بقيمته فى فترة ما قبل التحرر ، وفترة التحرر الجزئي ويرجع ذلك إلى ما شهده قطاع الزراعة خلال هذه الفترة من تحرير لأسعار المحاصيل الرئيسية ومنها محصول القطن .

جدول رقم (٣) نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن خلال فترات الدراسة وأهم مؤشرات المصفوفة

الفترة	بيان	الإيرادات	تكاليف المدخلات		الأرباح
			قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
قبل التحرر	القيم الفعلية (اسعار السوق)	٥٧٨.٥٧	٨٠.٢١	٣٣٠.١٤	١٦٨.٢٢
(١٩٨٠-	القيم الإقتصادية (سعر الظل)	١١٦٢.٤٤	١٠٨.١٥	٢٢٠.٥٦	٨٣٣.٧٣
١٩٨٦)	التحويلات (أثر السياسات)	(٥٨٣.٨٧)	(٢٧.٩٤)	١٠٩.٥٨	(٦٦٥.٥١)
التحرر الجزئي	القيم الفعلية (اسعار السوق)	١٦٦٩.١	٢٠١.٦٢	٦٤١.٢٦	٨٢٦.٢٢
(١٩٨٧-	القيم الإقتصادية (سعر الظل)	٤٩٢٠.٩١	٢٤٤.١٩	٤٦٣.٦٤	٤٢١٣.٠٨
١٩٩٣)	التحويلات (أثر السياسات)	(٣٢٥١.٨١)	(٤٢.٥٧)	١٧٧.٦٢	(٣٣٨٦.٨٦)
التحرر الكامل	القيم الفعلية (اسعار لسوق)	٢٨٨٤.٣١	٤٥٢.٧٢	١٣٧٢.٧١	١٠٥٨.٨٨
(١٩٩٤-	القيم الإقتصادية (سعر الظل)	٤٩٩٤.٨	٥٦٣.٤٢	١١٣٢.٤	٣٢٩٨.٩٨
٢٠٠٦)	**التحويلات (أثر السياسات)**	**(٢١١٠.٤٩)**	**(١١٠.٧)**	**٢٤٠.٣١**	**(٢٢٤٠.١)**

م	أهم المؤشرات		الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة
١-	**الأرباح الفعلية**	**(A-B-C)**	١٦٨.٢٢	٨٢٦.٢٢	١٠٥٨.٨٨
٢-	**الأرباح الإقتصادية (بسعر الظل)**	**(E-F-G)**	٨٣٣.٧٣	٤٢١٣.٠٨	٣٢٩٨.٩٨
٣-	**تحويلات الإنتاج (أثر السياسة على الإنتاج)**	**(A-E)**	(٥٨٣.٨٧)	(٣٢٥١.٨١)	(٢١١٠.٤٩)
٤-	**تحويلات المدخلات القابلة للتجارة**	**(B-F)**	(٢٧.٩٤)	(٤٢.٥٧)	(١١٠.٧)
٥-	**تحويلات المدخلات غير القابلة للتجارة**	**(C-G)**	١٠٩.٥٨	١٧٧.٦٢	٢٤٠.٣١
٦-	**التحويلات الصافية (الأثر الصافى للسياسة)**	**(D-H)**	(٦٦٥.٥١)	(٣٣٨٦.٨٦)	(٢٢٤٠.١)

٧-	معامل الحماية الإسمى للمنتجات (NPCO)	(A ÷ E)	٠.٤٩٨	٠.٣٣٩	٠.٥٧٧
٨-	معامل الحماية الإسمى للمدخلات (NPCI)	(B ÷ F)	٠.٧٤٢	٠.٨٢٥	٠.٨٠٣
٩-	معامل الحماية الفعال (EPC	(A-B) ÷(E-F)	٠.٤٧٣	٠.٣١٤	٠.٥٤٩
١٠-	معامل الميزة النسبية (DRC)	(G) ÷(E-F)	٠.٢٠٩	٠.٠٩٩	٠.٢٥٥

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (١) بالملحق .

(*) معامل الحماية الإسمى للمدخلات الإنتاجية

ويعكس هذا المعامل أثر السياسة الزراعية سواء التحرر الجزئى أو الكامل على مستلزمات إنتاج محصول القطن من خلال نسبة الدعم الذي تقدمه الدولة لتلك المستلزمات حيث توضح نتائج الجدول المذكور أن قيمة معامل الحماية الإسمي للمدخلات بلغ حوالى ٠.٧٤٢ ، ٠.٨٢٥ ، ٠.٨٠٣ خلال فترات الدراسة وهو ما يعنى أن نسبة الدعم المقدمة من الدول لمستلزمات إنتاج القطن بلغت ٢٥.٨% ، ١٧.٥% ، ١٩.٧% وهو ما يتفق مع ملامح السياسة الزراعية فى كل فترة حيث إنخفاضت نسبة الدعم على مستلزمات الإنتاج بعد إتباع سياسة التحرر الإقتصادى كنتيجة مباشرة ومنطقية لإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج وإلغاء دور بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعى .

(*) معامل الحماية الفعال

توضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن منتجى محصول القطن يتحملون ضرائب غير مباشرة خلال فترات الدراسة الثلاث حيث بلغت قيمة معامل الحماية الفعال نحو ٠.٤٧٣ ، ٠.٣١٤ ، ٠.٥٤٩ وهو ما يشير إلى أن القيمة الفعلية المضافة لإنتاج محصول القطن أقل من قيمتها الإقتصادية وقد يعزي ذلك إلى إنخفاض الأسعار الفعلية عن الأسعار الإقتصادية ، وتحمل المنتجين لضرائب تفرضها الدول على مدخلات الإنتاج لهذا المحصول، كما توضح النتائج الأثر الإيجابي لسياسة التحرر الإقتصادى حيث ترتفع قيمة معامل الحماية الفعال عن نظيرتها خلال فترتي ما قبل التحرر ، وفترة التحرر الجزئي مما يعنى إنخفاض نسبة التشوهات السعرية سواء فى الأسواق المحلية لكل من المستلزمات والمنتجات لمحصول القطن حيث إنخفضت نسبة الضرائب إلى نحو ٤٥.١% خلال فترة التحرر الكامل مقارنة بنظيرتها خلال فترتى ما قبل التحرر والتحرر الجزئي حيث بلغت نحو ٦٨.٥% ، ٥٢.٧% على الترتيب .

(*) معامل الميزة النسبية

بدراسة أثر السياسة الزراعية على الميزة النسبية لمحصول القطن تبين أن معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) بلغ حوالى ٠.٢٠٩ ، ٠.١ ، ٠.٢٥٥ وهو ما يشر إلى إستمرار تمتع مصر بميزة نسبية فى إنتاج محصول القطن فى الأسواق العالمية رغم إختلاف السياسات الزراعية التى تم تطبيقها على هذا المحصول حيث تشير النتائج السابقة إلى أن يلزم نحو ٠.٢٠٩ ، ٠.١، ٠.٢٥٥ وحدة موارد محلية لتوليد وحدة نقد أجنبي وذلك على الرغم من تدهور الميزة النسبية بعد إتباع سياسة التحرر الكامل فى القطاع الزراعى نتيجة إرتفاع قيمة معامل الميزة النسبية فى فترة التحرر الكامل عن فترة ما قبل التحرر وفترة التحرر الجزئي .

من الإستعراض السابق لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية والنتائج والمؤشرات المستنتجة منها يتضح أن السياسات الزراعية التى تم إتباعها على محصول القطن خلال فترات الدراسة لم تكن فى صالح المنتجين لوجود ضرائب ضمنية عالية مما أدي إلى إنخفاض الحافز لدى المنتج وعزوفه عن زراعة هذا المحصول الهام ورغم الإثر الإيجابي لسياسة التحرر الكامل فى جانب الإيرادات والناتج عن تحرير الأسعار الزراعية إلا أنه لم يكن له أثره الفعال نتيجة أن له اثر سلبي فى جانب مستلزمات الإنتاج نتيجة دخول القطاع الخاص فى تجارة تلك المستلزمات وخروج الدولة من مجال دعم تلك المستلزمات .

أهم التوصيات:-

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها يمكن التوصية بمجوعة التوصيات التالية :-

(١) العمل على زيادة الإنتاج من محصول القطن من خلال تحفيز المزارعين على زراعته عند مستويات سعرية تتمشي مع تكاليف ومستلزمات الإنتاج .

(٢) ضرورة المحافظة على الميزة النسبية التى تتمتع بها مصر فى الأسواق العالمية .

(٣) العمل على نشر الوعى لدي المزارعين بأهمية ومكانة محصول القطن وتحفيزهم لزيادة إنتاجيتهم الفدانية .

(٤) ضرورة العمل على إستنباط أصناف جديدة ذات كفاءة عالية فى الإنتاج سواء من حيث كمية الإنتاج أومن حيث جودة التيلة ونقاوتها ونسبة الرطوبة بها لزيادة القدرة التنافسية للقطن المصري فى الأسواق العالمية .

(٥) العمل على زيادة معدلات التصدير وفتح أسواق جديدة من خلال إتباع سياسات أكثر فاعلية تنعكس على الأسعار فى السوق المحلى .

(٦) الحد من التدخل الحكومى فى تحديد الأسعار المزرعية للقطن وتركها لتحدد وفق أليات السوق .

الملاحق

جدول رقم (١) متوسطات تكالية إنتاج الفدان من محصول القطن بالجنيه خلال فترات الدراسة الثلاث ، الإنتاجية الفدانية بالقنطار ، السعر المزرعى بالجنيه .

بيان	فترة ما قبل التحرر		فترة التحرر الجزئي		فترة التحرر الكامل	
	مالى	إقتصادى	مالى	إقتصادى	مالى	إقتصادى
الإيجار	٥٩.٠٢	٥٩.٠٢	١٥٢.٤٦	١٥٢.٤٦	٦٤٢.٠٧	٦٤٢.٠٧
اجور العمال	٢٢٩.٩١	١١٤.٩٦	٣٨٦.٠٧	١٩٣.٠٤	٥٤٠.٥١	٢٧٠.٢٦
اجور الات	٣٣.٨	٣٩.١٧	٩٦.٩٥	١١٢.٣٦	١٨٨.٣٥	٢١٨.٣
قيمة العمل الخيواني	٧.٤١	٧.٤١	٥.٧٨	٥.٧٨	١.٧٨	١.٧٨
قيمة السماد الكيماوي	٢٦.٢١	٤١.٩٤	٤٤.٣٢	٧٠.٩١	٧١.٠٤	١١٣.٦٦
قيمة السماد البلدي	٢٣.٨	٢٣.٨	٦١.٥٥	٦١.٥٥	١٧٢.٠٤	١٧٢.٠٤
قيمة المبيدات	١٢.١٣	٢٣.٩٧	١٤.٢٧	٢٨.٢	٦٣.٧٧	١٢٦.٠١
قيمة التقاوي	٢.٥٢	٢.٨٩	١٣.٧٦	١٥.٨١	٣٩.١٩	٤٥.٠٣
قيمة المصروفات النثرية	١٥.٥٥	١٥.٥٥	٦٧.٧٢	٦٧.٧٢	١٠٦.٦٨	١٠٦.٦٨
التكاليف الكلية	٤١٠.٣٥	٣٢٨.٧١	٨٤٢.٨٨	٧٠٧.٨٣	١٨٢٥.٤٣	١٦٩٥.٨٣
متوسط الإنتاجية	٧.٣٣٧	----	٦.٢٧١	------	٦.٥٦٥	-----
السعر المزرعى	٧٠.٤٨٢	------	٢٤٩.١٠٩	------	٤٦٣.٠٨	------

المصدر : جمعت من وزارة الزراعة – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى – سجلات قسم الإحصاء .

مراجع وقراءات

(١) إبراهيم عبد المنعم الجعار (دكتور) : دراسة تحليلية لأثر سياسة التحرر الإقتصادى على الأرز ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

(٢) باسم بن أحمد آل إبراهيم (دكتور) وأخرون : أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية أسلوب مصفوفة تحليل السياسة ، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة ، بحث رقم ١٣٦ ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٦ هـ .

(٣) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية فى مجال تحليل السياسات الزراعية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ١٢-١٧ / مارس ٢٠٠١ .

(٤) عثمان على إسماعيل (دكتور) : دراسة تحليلية لأثر تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى على مكونات أربحية محصول البطاطس الصيفي فى جمهورية مصر العربية ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد ٢٥ ، العدد ١١، نوفمبر ٢٠٠٠ ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة .

(٥) محمد إبراهيم محمد الشهاوى (دكتور) : دراسة إقتصادية لأثر السياسة الزراعية الحالية على أهم المحاصيل الزراعية النقدية فى مصر ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد ٣١ ، العدد ١٠ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة .

(٦) محمد على محمد شطا : إقتصاديات إنتاج وتسويق القطن فى ضوء سياسة التحرر الإقتصادي ، رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٩ .

(٧) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلة الإقتصادية ، أعداد متفرقة .

(٨) وزارة الزراعة – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى – سجلات قسم الإحصاء

AN ECONOMETRIC ANALYSIS OF THE AGRICULTURAL POLICIES IMPACT ON THE PRODUCTION OF COTTON CROP IN EGYPT .

Shata , M. A.
Agric. Economics Dept, Mansuora University. Drshata@mans.edu.eg

ABSTRACT

The Egyptian agriculture sector has witnessed many of policies since the 60^{s} of the pas century. One of theses polices is the clear government intervention. Such intervention could be seen in marketing, pricing, and obligatory supply for the strategic crops like cotton. Consequently, farmers escaped to cultivate alternative crops.

At the beginning of year 1987 the Egyptian government started the first steps toward freeing the agriculture sector and restructuring agricultural production to match the globalization and world economic changes.

The present study aims mainly at shedding a spot light on the outcomes of the policies applied on Egyptian cottons during the period 1980 - 2006. The mentioned period had classified into three short periods, the first is 1980 – 1986 which is prior of claiming free economics polices. The second is 1987 – 1993 represent the transitional period toward the free economics. The third period is 1994 – 2006 which represent the fully free economics period.

Polices Analysis Matrix (PAM) has been adopted in order to investigate the outcomes of the agricultural polices applied on Egyptian cotton during the mentioned periods. The results showed that the free economic policies lead to rising in the prices of production inputs, which is an expected result of revoking subsidies on the prices of the production inputs. On the other hand, the net revenue increased notably as a result of freeing the cotton price and revoking the obligatory supply. The main result that shown from the present study is that the Egyptian cotton is still has relative advantage nevertheless the dramatic deterioration in such advantage after adopting the free economic policies.